اسماعيل صبري عبد الله [وآخرون]

دراسات في الحركة التقدمية العربية

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ٣٧٨ ص.

د. مسعود ضاهر

استاذ تاريخ لبنان الحديث والمعاصر في الجامعة اللبنانية.

بهدف التعريف بالمستقبلات العربية البديلة، وهو المشروع الذي تعمل جامعة الأمم المتحدة على إنجازه بالتعاون مع منتدى العالم الثالث، عقدت ندوتان شاركت فيهما مجموعة من الباحثين العرب المهتمين بمشكلات حركة التحرر الوطني العربية وقضاياها الرئيسية الراهنة والمستقبلية. الندوة الاولى عقدت في مدينة نيون بسويسرا، في ١١ و١٢ كانون الاول/ ديسمبر، ١٩٨٣، تحت عنوان «اليسار العربي الراديكالي: مواقفه ـ أزمته ـ ورؤيته المستقبلية». وقدمت فيها «ورقة أوليّة»، اعدها الباحثان: لطفي الخولي وأبو سيف يوسف. تناولت اشكالية اليسار العربي الراديكالي، وتعمقت في النقاش العلمي الذي إنتهى بالدعوة لعقد ندوة ثانية تحت عنوان «نحو صياغة رؤية مستقبلية للحركة التقدمية العربية»، لتوضيح القضايا التالية: قضية القومية العربية، قضية طبيعة القوى الاجتماعية التي تستفيد من التقدم ويمكن ان تناضل من أجله، قضية التنمية بمعنى الاتجاه نحو تصفية التبعية للامبريالية، قضية تحالفات حركة التحرر الوطني، قضية مفهوم الثورة، قضية الهزيمة، وما ترتب عليها من توجهات فكرية، ومن إعادة تقويم الامور.

عقدت الندوة الثانية بين ٢٠ و٢٢ آذار/ مارس ١٩٨٥، شارك فيها باحثون جدد، إضافة الى بعض الباحثين الذين ساهموا في الندوة الاولى، وقدمت فيها الأبحاث التالية: القومية والهوية والثورة العربية، الأمة العربية: الحقيقة العلمية في مواجهة الغلط والخلط، ملاحظات حول الثورة الفلسطينية المعاصرة وعلاقاتها بالاحزاب والقوى التقدمية في الساحة العربية، الحركة الثورية العربية: مهماتها وتحالفاتها، التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهل، تضاريس الخريطة الطبقية في الوطن العربي: نظرة إجمالية ـ نقدية، إشكالية العلاقة بين السلطة والثورة، بعض الملاحظات حول مفهوم الثورة، إشكاليات جديدة ومزيد من المناقشة لبعض القضايا المثارة، ثم خاتمة تناولت التوجهات الرئيسية والعامة للندوة.

الاتجاهات الاساسية للنقاش

بعد قراءة هذا الكتاب المهم، يتبين ان

قوى اليسار العربي الراديكالي بدأت تؤسس لمرحلة جديدة من التضامن بين فصائلها، وذلك بعد تأخير دام عقوداً طويلة، دفع ثمنه الشعب العربي غالياً من دم أبنائه، وموارده الطبيعية، وبات الاستقلال السياسي عرضة للضياع، ونشطت الهجرة الكثيفة، بخاصة هجرة الأدمغة، من الأقطار العربية الى الخارج... السلبيات كثيرة جداً في هذا المجال، ولا يمكن المرور عليها سريعاً، لأن أي تغيير جذري يمر بالضرورة عبر النقد الجريء للماضي الذي تجسدت فيه أزمة الأنظمة السلطوية القمعية العربية من جهة، وأزمة البديل الثوري العربي من جهة اخرى. وهي الأزمة المركبة التي يعاني منها الشعب العربي في جميع اقطاره. كما ان المستقبل القريب ما زال قاتماً جداً، في مجال التوحيد القومي العربي على أسس تقدمية ثورية.

في هذا الإطار، تأتي الندوة المزدوجة حول «الحركة التقدمية العربية» نقطة غيث منعشة وسط هذا التصحير المتمادي في العمل السياسي العربي. وهي، على محدودية نتائجها الاولى، تنبىء بأن حركة تقدمية عربية وحدوية ثورية تولد بصعوبة بالغة برزت في احتضان سويسرا ـ لا الأقطار العربية على شدة اتساعها ـ لهذه الولادة التي لم ترافقها أجهزة الإعلام العربية على اختلاف انواعها.

قد لا يكون في الأمر صدفة، لأن المشاركين في الندوة هم نخبة من مختلف التيارات والاتجاهات التقدمية العربية. وهم لا يزعمون تمثيل تياراتهم أو احزابهم، ناهيك عن رفضهم القول بتمثيلهم لجميع الاتجاهات والاحزاب التقدمية العربية، في المشرق العربي أو في المغرب. إنها قلة متميزة تطمح الى تقديم وجهات نظر علمية تناقش في ندوات متخصصة، حتى تتبلور القضايا الاساسية الراهنة في الحركة التقدمية العربية في سيرورتها، كما الاقطار العربية نفسها، من التجزئة الى الوحدة.

ورغم هذه المحدودية الضيقة جداً في التمثيل، بدا ان غياب النقاش أو الحوار بين فصائل هذه الحركة طوال المدة المنصرمة، أوجد انقطاعاً واضحاً في الخطاب السياسي التقدمي العربي. وليس أدل على ذلك من التلبك الكبير في استخدام المصطلحات والمفاهيم العلمية التي تلعب دوراً أساسياً في صياغة أية نظرية علمية تتوحد، على أساس مقولاتها، مختلف الفصائل التقدمية العربية.

سنكتفي بنموذجين فقط حول المصطلحات والمفاهيم التي تناولت المدلول العلمي للقوى الطبقية العربية ذات المصلحة في بناء المشروع الوحدوي والتي تناضل من أجله.

في تحديد العنوان ومدلولاته

بدأت الورقة الأولى بعنوان «اليسار العربي الراديكالي: مواقفه ـ ازمته ـ رؤيته المستقبلية». فاقتضى تحديد مفهوم «الراديكالية العربية» أي التعبير المستوحى مباشرة من الراديكالية الفلسفية الاوروبية. أبرز ركائزها: الليبرالية في جميع صورها، والنزعة الفردية، ونظرية تفوق الحكومة النيابية، والايمان بالعقل، ومذهب المنفعة في الاخلاق، والجبرية السيكولوجية، ونظرية التداعي في المعرفة. لكن اقتباس المصطلح أو المفهوم الغربي، يوقع في إشكال منهجي يتطلب بالضرورة إبراز ما أخذه اليسار العربي الراديكالي، وما الذي أسقطه أو عارضه من التراث الغربي الراديكالي. ويثير إستخدام هذا المفهوم مشكلة المنهج، أو مجموعة المناهج الواجب تطبيقها على التراث العربي الاسلامي، حتى لا يواجه مفهوم «اليسار العربي الراديكالي»، منذ البداية، بالرفض كمصطلح مستورد من الغرب، في اللفظ والمضمون معاً. وقد تنبه المشاركون في

الندوة الاولى الى العقبات التي تعترض استخدامه. «لأن عضوية جميع احزاب اليسار العربي الراديكالي يغلب عليها العنصر البورجوازي الصغير، وان كثرة من الاحزاب القومية قد تأثرت، وبدرجات متفاوتة، بالايديولوجية الماركسية». فتخوف المشاركون من الدخول في خلافات ذات طابع ايديولوجي حاد داخل كل قطر عربي، وعلى مستوى الوطن العربي كله. وتم التحفظ على هذا المفهوم للأسباب الآنفة الذكر وغيرها، فاستبدل بمفهوم «الحركة التقدمية العربية»، «وذلك من واقع ان هذا التعبير الصق بتجربة الجماهير العربية في صراعها التاريخي ضد قوى اجتماعية، تجسدت في نظم واحزاب محافظة، او رجعية، او إقطاعية. هذا فضلاً عن ان تعبير «اليسار الراديكالي» قد لا يجد تجاوباً في صفوف الجماهير العربية التي يتعاظم نزوعها نحو تأكيد هويتها الثقافية القومية. واخيراً، فربما اثار استخدامه ردود فعل غير مؤاتية من قبل جماعات متعصبة او متطرفة» (ص ٣٥).

ومع ان الاقتراح لاقى قبولاً عاماً من الندوة، فإن بعض المشاركين فيها كان أكثر ميلاً الى استخدام مفهوم «التيار التقدمي الوطني» (ص ٣٦) وحلّت المسألة بالتراضي، على الرغم من ان المفهوم المقترح قد استخدم سابقاً، وما زال يستخدم من دون تحديد دقيق لمضمونه وركائزه الاساسية. كما ان المفهوم الذي اتفق عليه عنواناً للكتاب، يثير أسئلة منهجية كثيرة، لم يسع المشاركون في الندوة الى حلها، أو التنبه للمشكلات التي تعترض تطبيقها العملي. فهل حلت الاشكالات مع «الجماعات المتعصبة أو المتطرفة»؟ وهل تستقبل الجماهير الشعبية باستحسان بالغ هذا المفهوم المستخدم مراراً في السابق من جانب التيارات القومية والبرجوازية الصغيرة وغيرها؟

تحديد القوى الاجتماعية الطبقية

في هذا المجال، يصل التلبك المنهجي في تحديد المصطلحات والمفاهيم الى اقصى مداه. «فالطبقات الاجتماعية الدافعة الى التغيير والتقدم بحكم هويتها وطموحاتها وقدراتها النضالية، هي الطبقة العاملة، وطبقة الشباب (!) المتجدد، وطبقة المزارعين (!)، وطبقة المثقفين الحاملين والممارسين لنظريات ورؤى هي في ذاتها تقدمية (!)» (ص ١٨٦). فهل من الممكن تصور تلبك منهجي يثير إشكالات ونقاشات حادة، أكثر من هذا التصنيف الطبقي الذي يخالف كل المفاهيم والمصطلحات العلمية المعروفة؟ وهل تحول الشباب والمثقفون الى طبقات؟ وهل باتت الزراعة أساساً للتمايز الاجتماعي الطبقي، أم ملكية الإنتاج، وعلاقات وقوى الإنتاج؟

نموذج آخر في هذا المجال قدمته دراسة «تضاريس الخريطة الطبقية في الوطن العربي: نظرة اجمالية ـ نقدية». فبرزت لوحة غنية جداً من المفاهيم السائدة في ساحة «اليسار الراديكالي العربي» أو «الحركة التقدمية العربية» وكلها مفاهيم بحاجة الى تحديد دقيق، بخاصة بعد هذه البلبلة الكبيرة في استخدام المصطلحات لدى المثقفين العرب «العلاقات الطبقية في البلدان العربية هي أوضاع انتقالية ومتحركة» (ص ٢٧١). ويستخدم هذا التحليل لتبرير التداخل بين القديم والجديد، بين العلاقات «ما قبل الرأسمالية»... وبين علاقات الانتاج الرأسمالية الحديثة. و«المرحلة الانتقالية المتحركة» هي مرحلة «مهمة» «إذ لا يمكن معها الحديث بعد عن خريطة طبقية مستقرة لكل بلد عربي على حدة، وبالتالي للوطن العربي ككل» (ص ٢٧٢). هذه المقولات خطيرة للغاية، لأنها تجعل البحث النظري حول الطبقات الاجتماعية السائدة في الوطن العربي مؤجلاً، الى حين «استقرار» هذه الطبقات «وتمايزها» الاقتصادي والاجتماعي. في حين لم ينتظر الثوريون أو التقدميون في أي رقعة من العالم مثل ذلك «الاستقرار والتمايز» لصياغة الأسس النظرية لحركة ثورية تقدمية تعمل على تغيير الواقع تغييراً ثورياً. فـ«اللوحة العلمية الشاملة»

و«الدراسات الميدانية غير المتوافرة» تندرج في سياق العلم التاريخي نفسه، لأن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الوطن العربي باتت شديدة الوضوح، ويمكن تقديم دراسات علمية حولها، وصياغة نظرية ثورية لتبديل ما هو قائم فيها. أما استخدام المصطلحات الكثيرة «كالبرجوازية البيرقراطية» و«برجوازية العمال» و«البرجوازية الكمبرادورية» و«البرجوازية الطفيلية»،و«برجوازية الصفقات والعمولات والمضاربات» ، «والبرجوازية البيرقراطية المدنية والعسكرية»، و«البرجوازية السمسارة»، و«البرجوازية المصرية أو السورية أو اللبنانية...»... وغيرها، فهي مصطلحات من إنتاج المثقفين أنفسهم ولا يمكن ضبطها بدقة، لأن البحث النظري مفتوح على مصراعيه في هذا المجال. المهم ان تحدد «الحركة التقدمية العربية» مفاهيمها بدقة علمية، وسط هذا السيل غير المنقطع من ولادة المفاهيم والمصطلحات في الوطن العربي وخارجه على السواء.

بعض الملاحظات الختامية

قدمت للندوتين ابحاث علمية متميزة إغتنت بالنقاش الهادىء الذي أضاف أبعاداً جديدة الى الأوراق المقدمة. لكن السمة المميزة لهذا الكتاب هي انه جاء اكثر عمقاً من الكتب العلمية المشابهة له، نظراً للغاية التي وضع من أجلها أساساً، وهي الوصول الى تلاقي قوى الحركة التقدمية العربية، على أسس ومنطلقات متقاربة تساهم في بلورة نظرية علمية ثورية، تصلح كمنهج نظري لتغيير الوطن العربي تغييراً ثورياً. فالهدف الضمني المضمر جعل المشاركين في الندوة ينطلقون من مقولة لينين المعروفة «لا عمل ثوري بدون نظرية ثورية». وهذا الكتاب هو محاولة أولى في هذا المجال. فهل نجحت الندوتان في بلوغ هذا الهدف أم ان المسألة أكثر تعقيداً وما زالت بحاجة الى ندوات أخرى اكثر عمقاً وشمولية؟

من نافلة القول ان الدراسات العلمية الميدانية هي المنطلق الاساسي لصياغة أية نظرية ثورية. وللتذكير فقط نشير الى أن مفكري المجتمعات المتطورة حرصوا، منذ البداية، على تقديم معارف إحصائية ودراسات ميدانية دقيقة قبل ان ينطلقوا الى التجريد النظري، كثمرة يانعة من ثمار التقدم العلمي، في النظرية والتطبيق معاً. لكن مثقفي الحركة التقدمية العربية لم ينجزوا الكثير من الدراسات الميدانية حتى الان على رغم من مرور أكثر من ستة عقود على ولادة احزاب ثورية في الوطن العربي. فالمعرفة الميدانية بكل قطر عربي، إضافة الى المعرفة الميدانية بجميع اقطار الوطن العربي، ما زالت في حدودها الدنيا. ويلعب الميل الى التنظير لدى مثقفي الحركة التقدمية العربية الدور الاساسي في ندرة الدراسات الميدانية. وليس صدفة أن مشكلات المدن والارياف، والتركيبة الطبقية، والسمات الاساسية للإنتاج، وعلاقات الإنتاج، إضافة الى مشكلات الاحصاء السكاني والإنتاج الزراعي والصناعي والحيواني، ما زالت الدراسات حولها قليلة، ولا يركن الى غالبيتها. وقد واجه منظمو الندوة الاولى صعوبة في معرفة كل القوى التقدمية العربية، على امتداد اقطار الوطن العربي كلها.

المطلوب إذاً ان تتزامن الدراسات الميدانية مع التنظير السياسي، إذ ليس في الامكان تأجيل الصياغات النظرية، بشكلها النهائي، الى ان يتم تقديم تراكم كمي معرفي حول اوضاع الوطن العربي الراهنة، بشكل يسمح ببلورة نظرية تقدمية عربية واحدة تتلاقى حولها القوى الفاعلة، والأكثر جذرية في جميع الاقطار العربية. لكن من غير المقبول به، بعد

هذا التأخير الكبير في ولادة تلك النظرية، ان تحمل معها سلبيات الماضي التي تقطع الطريق على تحولها الى دليل نظري ومنهج عملي لكل القوى التقدمية العربية.

والصياغة الختامية لتوجهات الندوة تحمل ايجابيات كثيرة، إذا ما تمت الاستفادة منها نحو مزيد من التقارب بين فصائل الحركة التقدمية العربية. لكن بذور الخلاف كامنة في النصوص نفسها، بحيث يصبح التطبيق العملي محك اختبار الافكار النظرية المطروحة. ودلّت التجربة السابقة ان بعض القوى التقدمية حملت افكاراً نظرية صنفت في الخانة الثورية قبل تسلمها السلطة، ثم تحولت في التطبيق العملي الى ايديولوجية سلطوية تلغي النظرية الثورية لمصلحة تأبيد سيطرتها الطبقية، كما حصل في معظم البلدان العربية. فتحولت الثورة الى انقلاب سلطوي، وتعززت الافكار القطرية على حساب الافكار القومية الوحدوية العربية، وارتّد بعض قادة الثورة بها الى ردة مناهضة مازلنا نعيش نتائجها في مصر حتى الان.

إن الافكار الختامية التي انتهت اليها الندوة في حاجة ماسة الى صياغة تفصيلية دقيقة. ففي الصياغة نفسها، تخوف من ان تحل رابطة الدين محل الرابطة القومية، «وان توظف الرابطة القومية ـ من قبل قوى اجتماعية أو انظمة حاكمة ـ لمصادرة وطمس حركة الصراع الاجتماعي من اجل اقامة مجتمع الكفاية والعدل» (ص ٣٤٦). «فللقومية العربية محتوى تحرري، تقدمي، إنساني، ينفي عنها كونها عرقية أو تعصبية. وإن وجود الأقليات القومية في الوطن العربي لا ينبغي ان ينظر إليه كمصدر تهديد للوحدة العربية، وإنما هو مظهر لتنوع الثقافات وتعايشها وتفاعلها في إطار الوطن الواحد... وللقومية العربية محتوى ديموقراطي عميق... والثورة عمل شعبي بالضرورة، واتساع المشاركة الشعبية في الثورة هو الضمان الاساسي لكي تنجح وتتقدم بأقل قدر من العنف والتضحيات» (ص ٣٤٧). لا تخلو هذه الصياغة النظرية من التبشير، وإحلال العاطفة القومية الوحدوية مكان التحليل العلمي أو اعتبارها بديلاً له. فكيف يتم الوصول بالوطن العربي المفكك الى «الثورة الوطنية الديمقراطية، أو ثورة التحرر الوطني والاجتماعي»، ومن هي القوى الطبقية القادرة على خوض «الصراع ضد الكولونيالية والامبريالية وضد الطبقات والفئات الرجعية المحلية» إذا كان «من الصحيح ايضا ان القوى التقدمية العربية هي ذاتها في أزمة تجعلها قاصرة ـ بالفصائل المكونة لها ـ عن إنجاز مهامها التاريخية»؟ (ص ٣٤٨ ـ ٣٤٩).

المسألة في غاية التعقيد، وليس بإمكان ندوة مفردة أو مركّبة ان تقدم الحلول الشافية حولها. لكن خطوة جريئة بدأت فعلاً على الساحة التقدمية العربية، كان من نتائجها الاساسية ان حلّ الحوار العلمي الهادىء مكان التشنج والقطيعة في العلاقة بين الفصائل الفاعلة في الحركة التقدمية العربية الراهنة. والصياغة النظرية تبقى حبراً على ورق، ما لم توضع في الممارسة العملية حيث تغتني النظرية بالتطبيق، وتتفاعل القوى البشرية في الشارع والمصنع والجامعة والمدرسة والحقل، كما تتفاعل داخل جدران الندوات العلمية.

فبعد سنوات القطيعة التي طالت كثيراً، بين فصائل الحركة التقدمية العربية التي دفعت، من دون استثناء، ثمناً غالياً لها، بدأت هذه الفصائل تدرك عمق المأساة التي خلّفها صراعها الدموي في أوساط الجماهير الشعبية العربية، وفي ترسيخ ركائز الدولة الصهيونية وتوسعها على الارض العربية. وبات واضحاً ان الإمعان في القطيعة أو الصراع الدموي يقود الى مزيد من النكبات والإحباط الذي تعانيه الجماهير الشعبية في مختلف الاقطار العربية. وان الإنشداد الى الماضي يقود الى مزيد من القطيعة واليأس، في حين تتلاقى الفصائل التقدمية العربية على برنامج تفصيلي لتحرير وتوحيد الارض، والانسان، والطاقات في جميع الاقطار العربية، وعلى

اطلاق مبادرات الجماهير الشعبية ومشاركتها الفعّالة في بناء مجتمع عربي ديمقراطي اشتراكي تنتفي فيه كل اشكال العرقية والطائفية والتمييز العنصري والصراع الطبقي.

لذا، فكتاب **دراسات في الحركة التقدمية العربية** برنامج نظري لبناء مستقبل عربي تقدمي تتلاقى حوله القوى الاكثر جذرية وفاعلية على الساحة العربية، على أمل ان تغنيه باستمرار في النظرية والتطبيق معاً، وإلا تحول، كما تحول غيره، الى خزائن التاريخ. وعلى هذه القوى ان تثبت بالملموس، وعلى أرض الواقع، انشدادها الى المستقبل، مستقبل الوحدة النظرية والتطبيق الثوري، وليس الى الماضي، ماضي التناحر والصدام والإيغال في التشرذم والهامشية. صحيح ان الحركات الفاعلة في التاريخ هي بالتحديد التي اثبتت قدرتها العملية على تغيير الواقع المعاش باتجاه المستقبل الموعود، والحركة التقدمية العربية اليوم امام هذا الاختبار بالذات. لكن الصحيح كذلك، ان الصياغة النظرية لخاتمة الكتاب دبجت بهدف ان تحظى بالقبول لدى انصار التقدمية والعصرنة والعلمانية من المتطلعين الى وحدة شمولية للقوى التقدمية العربية، من دون ان تزعج التيارات الاسلامية التي تقول بالتقدمية، ولا تضع تعارضاً بين العروبة والاسلام، وبين الأصالة والمعاصرة، تبعاً لتصور معين حول مثالية التطبيق الاسلامي في مراحله الاولى، بخاصة أبان حكم الخلفاء الراشدين. وضبابية هذه الصياغة النظرية ومثاليتها المفرطة احياناً، لم تأتيا بشكل عرضي بل هما تهدفان الى تجميع غالبية القوى العربية ذات المصلحة في التوحيد القومي والعداء للنهب الاستعماري والتسلط الصهيوني. لكن المخاطر كبيرة في ان تفشل هذه المثالية الوحدوية المتجددة حين يرفضها المتشددون في دمج العروبة بالاسلام، من دون ان يتحمس لها التقدميون العلمانيون الذين باتوا على قناعة تامة بأن الدين في الوطن العربي، كما في بلدان العالم الثالث كلها، قد تحوّل الى طوائف تأتمر بأمر السياسة، وتلعب دور التفرقة لا التوحيد، وتمعن في التمزيق والانقسام داخل الدين الواحد، ناهيك عن العداء لطوائف الاديان الاخرى. وهي الطائفية المدمرة التي تحتل موقع الصدارة في الايديولوجية الصهيونية الجاري تطبيقها في الوطن العربي. فلا بديل عن العلمانية الكاملة في أي برنامج ثوري لحركة تقدمية عربية وحدوية قادرة على التغيير الجذري في الوطن العربي، وهو ما توصل اليه المفكر الوحدوي الكبير ساطع الحصري منذ اكثر من نصف قرن □